



محاضرة سعادة الدكتور
خليفة مبارك الظاهري
بعنوان

المُعْتَقْدُ وَالْعِلْمُ وَالْمَعْقُولِيَّةُ



ندوة مشتركة في جامعة السوربون باريس
بتنظيم مشترك بين المعهد الفرنسي للإسلاميات
وجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية بأبوظبي

محاضرة سعادة الدكتور
خليفة مبارك الظاهري
بعنوان

المُعْتَقَدُ وَالْعِلْمُ وَالْمُعْقُولِيَّةُ

ندوة مشتركة في جامعة السوربون باريس
بتنظيم مشترك بين المعهد الفرنسي للإسلاميات
وجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية بأبوظبي

محاضرة بعنوان

المعتقد والعلم والمقولة

ندوة مشتركة في جامعة السوربون باريس
بتنظيم مشترك بين المعهد الفرنسي للإسلاميات
وجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية بأبوظبي

تاريخ 15 ديسمبر 2025



المعتقد والعلم والمعقولة

في مقام علمي سامق كهذا، ينهض الوعي التاريخي بوصفه جزءاً من الفعل المعرفي ذاته، فيستدعي إلى الذاكرة لقاءً فكرياً شهدته باريس، مدينة الأنوار، حين تلاقت فيها مسارات فلسفية حمل أصحابها، تصريحاً أو تضميناً، انتماءهم العقدي إلى العائلة الإبراهيمية. ويبرز في هذا السياق ابن رشد، وتوما الأكويني، وابن ميمون، بما تركوه من آثار عميقة في تاريخ الفلسفة ومساراتها اللاحقة.

إن الحوار العلمي الذي يتجدد اليوم بين أبوظبي وباريس يمكن النظر إليه بوصفه امتداداً لتلك اللحظة التأسيسية، ومحاولة واعية لإحياء تقليد فكري تشكل داخل هذه العائلة التي احتضنت الفلسفة، ومنحت الفكر النظري مكانته بوصفه أرقى أدوات الفهم الإنساني، مع حرصها الدائم على أن يظل هذا الفكر شاهداً على أصالة المعتقد، وقادراً على إدراكه في أفق المعقولة النظرية، كما تجلّى في أعمال ابن رشد وابن ميمون وتوما الأكويني، ثم في أفق إنساني أوسع مع بيكو ديلا ميراندولا. وكانت باريس في قلب هذا المسار، حاضنة لأسئلته ومختبراً لتحولاته.

فمنذ القرن الثاني عشر، ومع نشأة جامعة باريس ومدارسها اللاهوتية والفلسفية، تحولت باريس إلى فضاء جامع للعلماء والطلاب القادمين من آفاق متعددة، حيث تبلورت المدرسة السكولاستية التي جعلت من التوفيق بين العقل والإيمان مشروعاً منهجياً، لا مجرد توفيق ظرفي. وفي هذا السياق، ظهرت أسماء مثل بيير أبيلاروتوما الأكويني،

وتدفقت النصوص الأرسطية وشروح الفلاسفة المسلمين، وفي مقدمتهم ابن رشد، إلى اللغة اللاتينية، لتعيد صياغة أدوات الجدل وأسئلة المعرفة.

وعلى هذا الأساس، أدت باريس دور حلقة وصل حاسمة في السلسلة المعرفية الممتدة من اليونان إلى العالم العربي ثم إلى أوروبا اللاتينية. فقد أتاح التفاعل مع التراث الفلسفي والعلمي القادم من الأندلس وصقلية نقلة نوعية في المنطق والميتافيزيقا ونظرية المعرفة، وأسس لوعي جديد بقيمة السؤال الفلسفي. وبهذا المعنى، تجسدت باريس بوصفها عاصمة لتنوير وسطي، تنوير يقوم على الجدل المنهجي، واحترام العقل.

حديثي في هذا المؤتمر المرموق حول المعتقد والعلم والمعقولية يقدم نظرة عامة تتناول طبيعة العلاقة بين هذه الحقول، وإشكالياتها الكبرى، ومسارها التاريخي وغالبًا ما تستدعي العلاقة بين العلم والمعتقد في الوعي المعاصر ضمن صورة توتر دائم، تقدم وكأنها القانون الحاكم لمسار الفكر الإنساني عبر العصور. غير أن التأمل الهادئ في تاريخ الأفكار يكشف عن مشهد أكثر تعقيدًا وثرًا، مشهد تتجاوز فيه مساحات التفاعل والحوار مع لحظات التوتر والاختلاف، من غير أن تتحول هذه العلاقة إلى مواجهة وجودية شاملة. فالصورة التي رسخها القرنان التاسع عشر والعشرون، في سياق صعود الحداثة العلمية وتنامي النزعات الوضعية، عكست لحظة تاريخية مخصوصة أكثر مما عبرت عن طبيعة العلاقة في امتدادها الطويل، لقد جرى في تلك المرحلة تقديم العلم والمعتقد بوصفهما مجالين متنافرين في

الجوهر، مع أن هذا التوصيف يستند إلى قراءة انتقائية للتاريخ، اختزلت مسارات طويلة من التفاعل في وقائع محدودة، ثم عممتها على التجربة الإنسانية برمتها. والحال أن استقراء التاريخ الفكري يظهر أن العلاقة بين المجالين اتخذت صوراً متعددة: تعاوناً في بناء تصور كوني متماسك، وتداخلاً في الأسئلة الكبرى المتعلقة بالوجود والمعنى، وتوترًا عند تقاطع الاكتشاف العلمي مع السلطة الدينية، ونزاعات ظرفية سرعان ما أعادها العقل الفلسفي إلى أفق أوسع من الفهم.

يثار الحديث عن المعتقد والعلم غالباً في سياق مشحون، تتقدم فيه صورة العلاقة قبل تحليل طبيعة كل مجال. ومن هنا نشأت نماذج تفسيرية متعددة، حاولت الإمساك بخيط هذه العلاقة، فعبرت - في العمق - عن تصورات فلسفية مختلفة لمعنى المعرفة وحدودها ووظائفها في الوعي الإنساني.

أولاً: نموذج الصراع - حين يتحول الاختلاف إلى أيديولوجيا:

يقوم نموذج الصراع على تصور شائع يرى في المعتقد والعلم تفسيرين متزاحمين للعالم الواحد، ويجعل تقدم أحدهما مرهوناً بتراجع الآخر. في هذا الإطار، يختزل الدين في منظومة اعتقادية خارقة، ويختزل العلم في سلطة تفسيرية شاملة. غير أن هذا التصور ينتج قراءة اختزالية للتاريخ والفلسفة معاً؛ إذ يتجاهل مسارات التفاعل والرعاية المتبادلة التي عرفها تاريخ العلم، ويفترض اشتراك المجالين في الحقل المعرفي نفسه، مع اختلاف وظائفهما وأسئلتهما.

واللافت أن خطاب الصراع، في بنيته العميقة، يخدم اتجاهين متقابلين في الظاهر، متشاكين في المنطق. فالعلموية الإلحادية تجد فيه ما يعزز تصورًا يجعل من العلم بديلاً شاملاً عن الدين، وقادراً على ملء الفراغ الوجودي والمعياري. وفي المقابل، تستثمره الأصولية الدينية لتكريس وعي دفاعي يرى في العلم تهديداً مباشراً للإيمان، ويغذي نزعة الارتياب من كل معرفة تجريبية. وفي الحالين، يجري اختزال المجالين معاً، وتجرى مصادرة إمكان الحوار الخلاق بينهما.

ثانياً: نموذج الاستقلال – الفصل الذي يهدئ ويفقر

ظهر نموذج الاستقلال بوصفه محاولة عقلانية للخروج من مناخ التوتر. يقوم هذا النموذج على التمييز بين مجالين مختلفين: العلم يعني بقوانين الطبيعة وآلياتها، والدين يتجه إلى توجيه الإنسان أخلاقياً وروحياً. وبهذا التمييز، يبدو التصادم غير ذي موضوع، لغياب التداخل في الاختصاص.

غير أن هذا الفصل الصارم يحمل معه ثمناً معرفياً. فهو ينتج حياداً بارداً، يعجز عن مقارنة لحظات التماس الحقيقي، حين يعبر الخطاب الديني عن مواقف تمس الواقع الاجتماعي، أو حين تلامس الاكتشافات العلمية أسئلة تتجاوز الوصف إلى الدلالة. كما أن هذا الفصل، إذا جرى التعامل معه بوصفه قاعدة نهائية، يحول الدين إلى منظومة قيم معزولة، ويترك الإنسان موزعاً بين خطابين لا يلتقيان في رؤية واحدة.

بهذا المعنى، يخفف نموذج الاستقلال حدة التنازع، لكنه يفعل ذلك عبر تعليق السؤال، وتحويل العلاقة إلى تعايش صامت، لا إلى تفاعل حي.



ثالثاً: نموذج الحوار – الاعتراف دون ذوبان

يمثل نموذج الحوار انتقالاً إلى مستوى أكثر نضجاً في فهم العلاقة بين المعتقد والعلم. فهو لا ينطلق من فرضية التنازع، ولا يكتفي بالفصل الوظيفي، بل يؤسس على الاعتراف بأن كلا المجالين يحمل افتراضات عقلانية، وأن ثمة أسئلة كبرى – مثل أصل الكون، ومعنى النظام، وحدود العقل – تتجاوز قدرة خطاب واحد على احتوائها.

في هذا الأفق، يحتفظ العلم باستقلاله المنهجي، ويحتفظ الدين بفرادته الرمزية والمعنوية، مع انفتاح متبادل على المساءلة. فالعلم، حين يعي حدوده، يتحرر من ادعاء الشمول، والدين حين يفتح على معطيات المعرفة الحديثة، يتجاوز القراءة الجامدة للنص والواقع.

رابعاً: نموذج التكامل – وحدة المعنى ومخاطر الإسقاط

يتقدم نموذج التكامل بخطوة أبعد، ساعياً إلى بناء رؤية موحدة للعالم، تدرج المعطيات العلمية ضمن أفق ديني، أو تعاد قراءة التصورات الدينية في ضوء الاكتشافات العلمية. وتكمن جاذبية هذا النموذج في استجابته لتوق الإنسان إلى الانسجام المعرفي، وإلى بناء صورة كلية للوجود لا يتشظى فيها المعنى بين مجالات متباعدة.

غير أن هذا الطموح يصاحبه قدر معتبر من المخاطرة. فقد يحمل العلم دلالات لاهوتية لا يطيقها منهجه، فتربط نظريات بطبيعتها مؤقتة ومفتوحة على المراجعة بإثباتات عقدية ثابتة. وفي الاتجاه المقابل، قد يعاد تشكيل الخطاب الديني بلغة علمية جافة، تضعف

رمزيته، وتستنزف عمقه الروحي والدلالي. وحين يغيب الوعي الفلسفي بالحدود، ينقلب التكامل إلى إسقاط متبادل، يفرغ الطرفين من خصوصيتهما بدل أن يثري كلاً منهما.

ويظهر في هذا السياق مثال شائع في الفكر الإسلامي المعاصر، يتمثل في خطاب الإعجاز العلمي في القرآن. فهذا الخطاب يزعم إظهار التطابق بين الوحي ومعطيات العلم الحديث، غير أنه كثيراً ما ينزلق إلى نمط من الإسقاط المباشر، تحمل فيه الآيات القرآنية ما لا تحتمله من دلالات علمية دقيقة. فيتحول النص القرآني إلى مستودع لنظريات في الفيزياء أو الكوزمولوجيا، وتقرأ ألفاظه ورموزه قراءة تقنية، كأنها صيغ رياضية أو تقارير مخبرية.

نحو عقلانية مركبة

يفتح التأمل في هذه النماذج أفقاً لعقلانية مركبة، قوامها التواضع المعرفي. فالعلم يمتلك قوة تفسير الكيفية، ويبرع في الكشف عن القوانين، بينما يضيء الدين أفق المعنى والقيمة والغاية. وحين يعي كل مجال حدوده، يتحول الحوار إلى شرط للفهم العميق، لا إلى هدنة عابرة.

ويتعزز هذا الأفق بوعي تاريخي بطبيعة العلم نفسه. فالعلم، بصيغته الحديثة، ثمرة مسار طويل، تبلور حين انفصل عن الفلسفة الطبيعية واكتسب طابعه المؤسسي والمنهجي. وهو منهج لفهم الظواهر اعتماداً على الملاحظة والاختبار وصياغة القوانين، ملتزماً بتفسير الطبيعة من داخل انتظامها. غير أن هذا الالتزام المنهجي لا يتحول،

بذاته، إلى موقف ميتافيزيقي شامل، ولا يمنح العلم سلطة الفصل في قضايا الغيب.

وفي المقابل، يظهر الدين بوصفه إطارًا جامعًا للمعنى، يتضمن تصورًا للوجود، ورؤية أخلاقية، ونظامًا رمزيًا، وممارسات وبنى اجتماعية وثقافية. ومن ثم، فإن إخضاعه لمعايير العلم وحدها يفضي إلى خطأ تصنيفي، كما أن تحميل العلم مهمة إنتاج المعنى الوجودي يتجاوز طاقته المنهجية.

ويشتغل هذا النمط المعرفي في مجال لا يزاحم العلم ولا ينازعه اختصاصه؛ إذ يتجه إلى أفق مختلف، معني بفهم الوجود الإنساني، وتحديد موقع الإنسان في الكون، وصياغة تصور للغاية والقيمة. ومن ثم، فإن أسئلته لا تنصرف إلى آليات اشتغال الظواهر، وإنما تتعلق بدلالة الوجود نفسه، وبالسؤال الجوهرى: لماذا نوجد؟ وكيف ينبغي أن نعيش؟ لا بكيف تعمل الأشياء أو بأي القوانين تنتظم.

ومن هذا المنطلق يمكن مقارنة عدد من النماذج العلمية المعاصرة ضمن أفق يقوم على التفاعل الإيجابي بين الدين والعلم، حيث تتيح هذه النماذج مجالاً لفهم أعمق لطبيعة العلاقة بينهما، ومن ذلك على سبيل المثال:

الخلق ونظرية التطور:

يبين التأمل في مسألتي الخلق ونظرية التطور أن كثيراً من مظاهر الصدام المتداولة تعود، في جوهرها، إلى خلط بين مستويات السؤال واختلاف مجالات الاشتغال. فالتطور ينتهي إلى الحقل العلمي، ويعالج آليات التنوع الحيوي اعتماداً على شواهد تجريبية راسخة كالسجل الأحفوري، والوراثة، والتشريح المقارن، وهو بذلك يصف الكيفية التي تتشكل بها الحياة وتنوع. أما الخلق، فيقع في أفق ميتافيزيقي ولاهوتي، يتصل بأصل الوجود ومعناه، ولا يتجه إلى تفسير الآليات أو العمليات الطبيعية. ومن هنا، فإن التعامل مع التطور بوصفه نفيًا لفكرة الخلق، أو قراءة نصوص الخلق باعتبارها بدائل علمية، يعكس قصوراً في الفهم، ويؤدي إلى إساءة مزدوجة للعلم والدين معاً.

وفي السياق الحديث، شهد سؤال الخلق تحولاً ملحوظاً مع تطور علم الكونيات، حيث انتقل النقاش من سؤال الغاية إلى الحديث عن بداية الزمان، ونشأة المكان، وتطور القوانين الفيزيائية. وقد ولد هذا التحول توترًا ظاهرياً، تمثل في التساؤل عما إذا كان التفسير العلمي لنشأة الكون يغني عن فكرة الخلق الإلهي. غير أن المقاربات الفلسفية المعاصرة تلفت الانتباه إلى ضرورة التمييز بين الخلق بوصفه علاقة وجودية دائمة بين الخالق والعالم، وبين البداية الفيزيائية بوصفها حدثاً يمكن وصفه بالقوانين والمعادلات. فالخلق، في معناه الديني، لا يختزل في لحظة زمنية محددة، بل يدل على اعتماد الكون في وجوده على مبدأ متعالٍ، سواء كان له بدء زمني أم جرى تصوره ضمن أفق أزلي.

ومن هذا المنظور، لا يلغي التفسير العلمي لفهم نشأة الكون فكرة الخلق، كما لا ينهض في ذاته دليلاً لاهوتياً عليها. يتجلى هنا نقد توظيف العلم توظيفاً أيديولوجياً، سواء عبر تحويل النتائج العلمية إلى براهين مباشرة على الخلق الديني، أو عبر استخدامها لنفي أي معنى يتجاوز الطبيعة. فكلما الاتجاهين يحمل العلم ما لا يحتمل، ويحول نظريات مفتوحة على المراجعة إلى مواقف ميتافيزيقية نهائية.

الكون وبدايته: سؤال العلة

تبرز الكوزمولوجيا الحديثة، ولا سيما نموذج الانفجار العظيم، صورة علمية قوية لنشأة الكون. غير أن هذا النموذج، على أهميته، لا ينهض دليلاً علمياً على إثبات وجود الله، ولا حجة علمية على نفيه. ما يفعله، من حيث لا يقصد، أنه يفتح أفقاً من الأسئلة الفلسفية العميقة: عن العلة الأولى، وإمكان الوجود من العدم، ولماذا وجد شيء بدلاً من لا شيء. وهي أسئلة تتجاوز حدود الفيزياء، وتستدعي التفكير الفلسفي واللاهوتي.

الفاعل الإلهي بين السببية والطبيعة: مقاربة معاصرة

يعيد العلم الحديث، بما كشف عنه من انتظام دقيق وقوانين سببية صارمة، طرح سؤال قديم في صيغة جديدة: كيف يمكن تصور الفاعل الإلهي في عالم تحكمه قوانين ثابتة دون أن يفهم هذا الفاعل على أنه خرق للنظام الطبيعي؟ وقد غذى هذا السؤال تصورات رأت في الدين خطاباً يقوم على تدخلات اعتباطية، تعلق القوانين كلما استدعت الفاعلية الإلهية.

غير أن التفكير المعاصر يسعى إلى تجاوز هذا التصور التبسيطي، عبر إعادة صياغة معنى الفعل الإلهي ذاته. فبدل النظر إليه بوصفه تدخلاً خارجاً متكرراً أو تعليقاً استثنائياً لقوانين الطبيعة، يجري فهمه باعتباره فعلاً تأسيسياً، حاضراً في قيام النظام نفسه، وفي انتظام القوانين، لا في كسرهما. ووفق هذا الأفق، لا يتصور الفعل الإلهي كسبب من جملة الأسباب داخل السلسلة الطبيعية، بل كأفق وجودي يتيح للطبيعة إمكاناتها ويمنحها قابليتها للانتظام.

وتستأنس بعض هذه المقاربات بمفاهيم حديثة في الفيزياء، مثل الاحتمية، والاحتمال، وتعقيد النظم، للإشارة إلى أن الطبيعة لا تعمل بوصفها آلة مغلقة تماماً، بل كنظام مفتوح على تعدد الإمكانيات. وفي مثل هذا العالم، يمكن التفكير في الفعل الإلهي دون إخلال بالبنية العلمية للكون أو منافسة السببية الطبيعية. ومع ذلك، تبقى هذه الرؤى في نطاق التأويل الفلسفي، لا في دائرة الاستنتاجات العلمية المباشرة.

الوعي الإنساني: مأزق الاختزال

وفي مسألة الوعي، تتبدى حدود التفسير المادي الصرف الذي يسعى إلى رد التجربة الإنسانية بكاملها إلى نشاط عصبي. فالوعي، بما يحمله من قصدية ومعنى وتجربة ذاتية، لا يزال يمثل تحدياً نظرياً مفتوحاً. وهنا يفتح المجال أمام مقاربات فلسفية ودينية تنظر إلى الإنسان بوصفه كائناً يتجاوز كونه مادة منظمة، من غير إنكار للأساس البيولوجي الذي يقوم عليه وجوده.

المعتقد والعلم في السياق الإسلامي:

في السياق الإسلامي القديم، تبلورت العلاقة بين المعتقد والعلم ضمن أفق تفاعلي حوارى كما عند فلاسفة المسلمين كالرازي وابن سينا وابن رشد وغيرهم، لا يقوم على الفصل بين العقل والوحي، ولا يرى بينهما تناقضاً في الأصل. فالطبيعة، في هذا التصور، تقرأ بوصفها آية دالة، والعلم يفهم باعتباره أداة لكشف سنن الكون، لا قوة تنافس الوحي أو تزاخمه، أما مظاهر التوتر الحديثة بين العلم والدين في بعض الوقت المعاصر، فهي تعبير عن تحولات فكرية مغلقة في بعض البيئات الإسلامية، أكثر مما هي انعكاس لبنية معرفية كامنة في الإسلام ذاته.

وتكشف هذه المقارنة أن ما يسمى بصراع المعتقد والدين لا يحمل صفة الحتمية التاريخية، ولا يقوم على قانون كوني ثابت، بل يتشكل تبعاً للشروط التأويلية والثقافية السائدة. فحين يفهم النص الديني ضمن أفق تأويلي منفتح، ويترك للعلم مجاله المنهجي الخاص، تتأسس علاقة تقوم على الحوار أو التكامل. وحين يختزل الدين في قراءة جامدة، أو يحمل العلم دور أيديولوجيا شاملة، يتولد الصدام بوصفه أزمة في الفهم، لا تعارضاً في الحقائق.

وسعيًا إلى تجسيد هذا الأفق النظري في مثال حي من تراثنا الفكري، يمكن التوقف عند علم من أعلام الحضارة الإسلامية نعتز به، قدم نموذجاً فريداً في بناء علاقة متوازنة بين المعتقد والعقل، وبين الدين والعلم، وهو الفيلسوف والقاضي أبو الوليد ابن رشد.

يقدم ابن رشد نموذجًا متوازنًا في فهم العلاقة بين الدين والعلم، يقوم على التمييز المنهجي ووحدة الحقيقة في آن واحد. فهو يرى أن لكل علم مجاله وأدواته الخاصة، وأن العلوم الطبيعية يجب أن تبحث ببرهانها، دون إخضاعها لأساليب الجدل الكلامي أو الخطابي، لأن الخلط بين المنهج العلمي والعقائدي يسيء إلى كليهما. ومن هذا المنطلق، يؤكد أن إنكار العلوم البرهانية باسم الدين يمثل جناية على المعتقد نفسه.

ويرتكز موقفه على قاعدة معرفية مركزية مفادها أن الحقيقة لا تتناقض؛ فإذا ثبت البرهان العقلي اليقيني، استحال أن يناقض مقصود الشرع في جوهره، وأي تعارض ظاهر مرده إلى خلل في الفهم. ولهذا يمنح ابن رشد للتأويل دورًا عقلائيًا يرفع التعارض بين ظاهر النص والبرهان القطعي.

وفي نظرته إلى الطبيعة، يؤكد ابن رشد أن الكون محكوم بنظام سببي ثابت، وأن السببية تمثل الأساس الذي يقوم عليه العلم. ولهذا انتقد إنكار العلل، معتبرًا أن نفي السببية يؤدي إلى نفي العلم نفسه، ويفرغ الظواهر من انتظامها وقابليتها للفهم. أما موقفه من مسألة قدم العالم، فيندرج ضمن تحليل فلسفي-علمي لطبيعة الحركة والزمان؛ إذ يرى أن الزمان تابع للحركة، وأن فهم العالم يقتضي النظر إليه بوصفه نظامًا منتظمًا، لا حدثًا معزولًا عن سياق الحركة.

وبهذا كله، يرسم ابن رشد أفقًا عقلائيًا بين المعتقد والعلم والمعقولية.

تفرض التغيرات المعرفية والإنسانية الراهنة الحاجة إلى إعادة التفكير في ميثاق جديد ينظم العلاقة بين الاعتقاد والعلم، ميثاق يقوم على معقولية مركبة ذات أفق واسع، تتسم بالشمول والتعدد، وتحمل مضمونًا إنسانيًا يستجيب لتحديات إنسان اليوم، ولا سيما في المجتمعات العربية والإسلامية. معقولية لا تختزل الدين في دائرة الوعظ، ولا تحصر العلم في بعده التقني، بل تنفتح على إمكان الجمع بينهما في إطار تركيبي يعيد ترتيب الأسئلة والمعاني.



جامعة محمد بن زايد
للعلوم الإنسانية
MOHAMED BIN ZAYED UNIVERSITY FOR HUMANITIES

تتناول محاضرة المعتقد والعلم والمعتقولة لسعادة الدكتور خليفة مبارك الظاهري إشكالية العلاقة بين الدين والعلم من منظور فلسفي تاريخي ومعرفي معمق، انطلاقاً من سياق حوارى دولى عُقد في جامعة السوربون بباريس.

تسعى المحاضرة إلى تفكيك الصورة النمطية التي تختزل هذه العلاقة في صراع حتمي، مبيّنة أن تاريخ الفكر الإنساني يكشف عن مسارات متعددة من التفاعل، شملت التعاون، والحوار، وأحياناً التوتر الطرقي. وتعرض المحاضرة نماذج تفسيرية أربعة لهذه العلاقة: نموذج الصراع، ونموذج الاستقلال، ونموذج الحوار، ونموذج التكامل، مع تحليل نقدي لمزايا كل نموذج وحدوده. كما تؤكد على ضرورة تبني عقلانية مركبة بين العلم والدين تقوم على التمييز المنهجي بين مجالات المعرفة، دون إنكار إمكان التكامل الدلالي بينها. وتختتم المحاضرة باستحضار نموذج ابن رشد بوصفه مثلاً حياً لعلاقة متوازنة بين العقل، والمعتقد، والعلم، قادرة على الاستجابة لتحديات الفكر المعاصر.

